



سياسة دعم المنتج الوطني

سياسة دعم المنتج الوطني

مقدمة :-

يعاني القطاع الصناعي خصوصا في قطاع غزة من إستمرار الحصار المفروض منذ ما يزيد عن 10 سنوات , بالإضافة إلى السياسات و الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بمنع إدخال المواد الخام الأولية للعديد من القطاعات الصناعية ومنع وفرض قيود شديدة على إدخال خطوط الإنتاج وقطع الغيار , إضافة إلى أزمة الكهرباء الطاحنة والتي أدت إلى إنخفاض الإنتاجية وساهمت في زيادة تكاليف الإنتاج وعدم إنتظام العمليات الإنتاجية.

و يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الهامة و الرائدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لذا قررت الجمعية تبني سياسة دعم وحماية المنتج الوطني

تعريف المنتج الوطني : هو كل منتج ينتج في أرض فلسطين سواء كان صناعيا، أو زراعيا، أو تعدينيا، أو استخراجيا، أو حيوانيا، أو خدماتيا، في صورته الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجهيز أو التصنيع، ويعتبر المنتج الصناعي وطنيا عندما تزيد قيمته المضافة الناتجة عن عملية التصنيع على 25%.

و عليه وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (26) لعام 2010م بنظام جمعيات حماية المستهلك وخصوصا المادة رقم (2) قررت الجمعية : دعم المنتج الوطني بكافة الوسائل الممكنة ووفق أحكام القانون. و عليه توصي بالتالي.

1. ضرورة إعطاء الأولوية في العطاءات والمشتريات للمنتجات الوطنية.
2. تعميم هذه السياسة على كافة العاملين بالمؤسسة.
3. مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في حال توفر بديل .
4. القيام بحملات توعية لأهمية المنتج الفلسطيني على المستوى الداخلي و الخارجي في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني .
5. دعم مشاركة الصناعات الوطنية في المعارض.
6. اقناع مؤسسات الإغاثة الدولية والعربية باستخدام المنتج الوطني في المساعدات المقدمة للمحتاجين لجميع الفئات مع ضرورة الالتزام بالتعليمات الفنية والمواصفات والمقاييس.
7. توصية لدائرة المشتريات بضرورة الالتزام بعطاءاتها ومشترياتها المباشرة بالمنتج الوطني وتلبية باقي احتياجاتها من المنتجات الأجنبية في حال عدم كفاية المنتجات الوطنية لكمية المشتريات والعطاءات المطلوبة.